أناسي للعلوم الإنسانية
دراية للعلوم الإنسانية

ملخص كتاب

نهب الفقراء

جون ميدلي

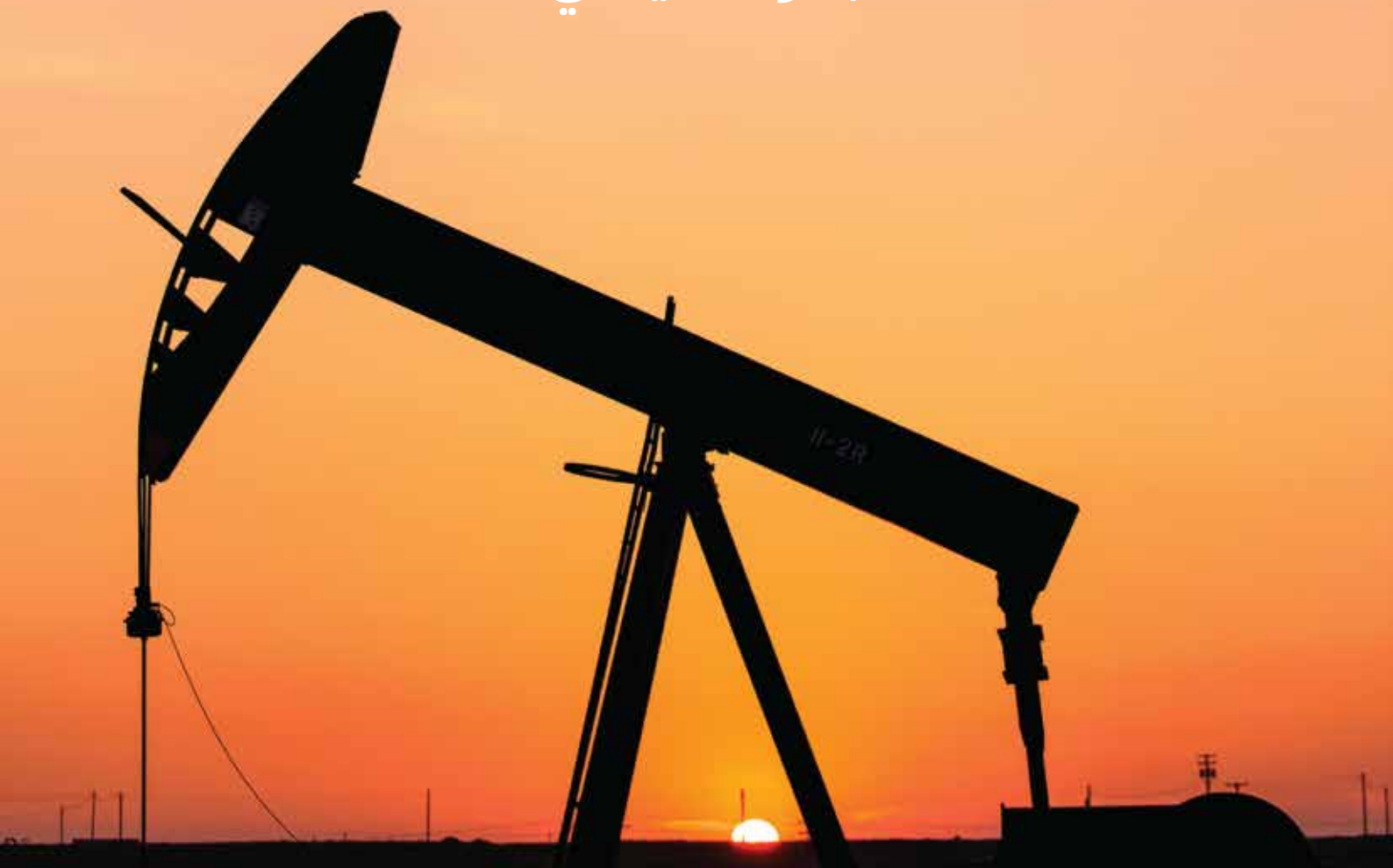

إعداد : الفريق العلمي
أناسي للعلوم الإنسانية

بسم الله الرحمن الرحيم

فرانكلين روزيڤيلت
Franklin Roosevelt

الحكم بالمـال المنظم خطر بنفس قدر خـطـورة الحكـم بالـغوغاء المنظمين

من الطبيعي ألا ترى الشركات عابرة القومية الفقراء

ريجنالد جرين
Reginald Green

الشركات عابرة القومية من أهم كيانات الاقتصاد العالمي، وتحتل موقعاً أكثر قوة لم تعرفه من قبل، وقبل ستين عام مضت كان عددها محدوداً للغاية، ويقدر عددها الآن بعشرات الآلاف، وتتمتع بتأثير عميق، سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي على البلاد والشعوب والبيئات.

تعرف الأمم المتحدة هذه الشركات بأنها: "مؤسسات تمارس نشاطها في اثنين أو أكثر من البلاد، وتتمتع بالقدرة على التأثير في المشروعات الأخرى"، وهي تنتج تشكيلة كبيرة من السلع والخدمات للأسواق العالمية إلى جانب الأسواق المحلية للبلاد التي تعمل فيها ويطلق عليها أحياناً الشركات متعددة الجنسيات، وتأثيرها على الفقراء كبير، لكنه خفي

وقد أصبحت هذه الشركات -التي لا يزال معظمها يتخذ الغرب مركزاً له- تمثل داعماً مهماً للاقتصادات الغربية، وحكومات البلاد النامية تحاول عموماً جذبها، بينما تنتقدها بقسوة عادة المنظمات غير الحكومية، خاصة منظمات الجنوب التي تتابع أداءها وتدرك آثارها، وهناك فجوة كبيرة في المواقف بين الحكومات ومعظم المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية والبيئة.

والشركات عابرة القومية مطالبة بتحقيق الأرباح للمساهمين الذين يملكونها، هذا ولاؤها الأساسي وواجبها كشركات، وقد ساعدتها العولمة -التي تريد العالم سوقاً واحدة- على الانطلاق بسرعة كبيرة جداً.

تستحوذ الشركات عابرة القومية على حوالي ثلثي التجارة العالمية، ويتحكم عدد قليل من الشركات عابرة القومية في تسويق أو تجهيز أو إنتاج الكثير من السلع، ومن بينها البوكسيت والنحاس وخام الحديد والرصاص والنيكل والزنك والقصدير والتبغ والموز والشاي

ويسيطر عدد صغير من هذه الشركات على أكثر من **٨٠٪** من تجارة محاصيل زراعية بعينها، وإذا استثنينا قطاع الصناعات الأولية، فإن الشركات عابرة القومية تسيطر على حوالي ثلثي صادرات العالم من السلع والخدمات، ويتم تبادل من **٣٠ - ٤٠٪** من هذه الأنشطة بين نفس المؤسسات

وتشير أحد التقديرات إلى أن أكبر ٥٠٠ شركة عابرة للقومية تتحكم في حوالي **٧٠٪** من التجارة العالمية، و **٨٠٪** من الاستثمارات الأجنبية وحوالي **٣٠٪** من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتدير الشركات عابرة القومية حوالي ثلث التجارة العالمية في إطار مؤسساتها (فرع للشركة في بلد يبيع أو يشتري من فرع للشركة في بلد آخر، أو يتعامل مع المركز الرئيسي).

وقد عززت منظمة التجارة العالمية -التي بدأت عملها في **١٩٩٥م**- من نفوذ الشركات بأكثر من طريقة، وتعني اتفاقيات التجارة العالمية: أن الحكومات لن يعود بمقدورها ممارسة القيود التي كانت تمارسها من قبل على القواعد الاستثمارية المتصلة بالأمور التجارية

WTO OMC

لماذا تختلف الشركات عابرة القومية عن غيرها؟

يختلف استثمار الشركات عابرة القومية في البلاد النامية اختلافاً جذرياً عن استثمار الشركات المحلية، فهذه الشركات "تتحكم مباشرة في توزيع الموارد في بلدين أو أكثر، وفي توزيع الناتج" كما يقول دانـنج، ويمكنها استخدام خبرتها العالمية، ومعارفها وعضلاتها بطريقة لا تتوفر للمؤسسات المحلية، وهي أكثر قدرة على فرض قوتها على السوق، وحسب شيلا بيج: "فهي عادة ما تتمتع بخبرة المتاجرة في الأسواق خارج البلد المضيف ...، وأكثر معرفة وخبرة باستغلال مزايا التحرك بين التصدير للخارج والاستثمار فيه، وهي أكثر استجابة من ثم للفرص الجديدة.

كما تختلف الشركات عابرة القومية من حيث إنها تتخذ قراراتها عادة في بلد المقر وليس في البلاد التي تعمل بها، فالقرارات التي تؤثر على البلاد النامية تتخذ في مقرات هذه الشركات في مدن مثل واشنطن، ولندن، وطوكيو. وهي ليست مجبرة عادة في البلاد التي تعمل بها على التشاور مع السكان المحليين بشأن مشروعاتها.

إن "معظم القرارات، والمحصلة التي تؤثر على سلوك الفروع الخارجية التابعة، تتخذها شركاتها الأم على ضوء المعلومات والتوقعات التي لا يعرفها سواها"، ويتخذ القرار خارج البلد الذي يخصه"، حسبما يشير دانـنج، وكلما اتسعت عالمية نشاط الاستثمار العالمي وآفاقه واستراتيجيته، كلما تقرر نمط إنتاجه ونمو فروعه من قبل قوى خارج نطاق سيطرته، وتضاعف الشركات عابرة القومية من آثار المشروعات الكبيرة على الفقراء، بينما لا تتمتع المؤسسات المحلية الصرفة بنفس التأثير، والصراع المتأصل بين تحقيق الأرباح وحقوق الناس يكون أشد حدة في حالة الشركات عابرة القومية، ويشير دانـنج كذلك إلى أن "الاستثمار الأجنبي ينقل أسلوب الحياة في البلاد المستثمرة إلى البلد المضيف".

مكسب أم خسارة؟

يبدو أن الأموال التي تستثمرها الشركات عابرة القومية في البلاد النامية تلقى الترحيب، لكن السؤال هو: هل هي في صالح اقتصاد هذه البلاد حقا؟ فالأموال التي تستثمرها الشركات غالبًا لا تكون أموالها؛ فهي قد تكون مقترضة من بنوك البلاد النامية، وتقلل من المبالغ التي يمكن أن توفرها البنوك للشركات الأصغر في بلادها.

كما أن الشركات لا تستقر في بلد، فهي لا تميل إلى العمليات المستدامة في أي بلد، فاهتمامها الأساسي يكون بأرباحها وليس بخير البلد المضيف، ويترتب على هذا أحيانًا إلغاء العملية برمتها، وهو تصرف يمكن أن يكون له آثاره المدمرة.

ومرة أخرى فإن ما يميز الشركات عابرة القومية عن الشركات المحلية هو قدرة هذه الشركات على نقل أعمالها بسهولة من بلد إلى آخر، ولا تتفق أولويات هذه الشركات مع أولويات سكان البلاد، تقول دنهام اند هاينز، وهي من الشركات عابرة القومية العاملة في قطاع الغذاء والزراعة بكينيا إنها "لا تتفق مع مصلحة أغلبية السكان، لكنها تتفق مع مصالح الأقلية الموسرة".

ومن المهم للغاية الإشارة إلى أن وجود الشركات عابرة القومية في البلدان الأكثر فقراً يزيد من التفاوت الاجتماعي في داخل البلاد، وقد توصلت كل الدراسات تقريبا التي أجريت على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنها أدت إلى توزيع غير عادل للدخل في البلاد النامية، خاصة في بلاد شرق وجنوب شرق آسيا.

البيئة المادية

إن تأثير الشركات عابرة القومية على البيئة المادية للبلاد كبير جداً، فالشركات الزراعية أكثر ميلا لإنتاج محاصيل التصدير أكثر من الشركات المحلية، وزراعة محاصيل التصدير يعني إبعاد الفقراء عن أراضيهم، وأحيانا يسفر عن زراعة محصول واحد عاما بعد عام، وهو ما يدمر التربة أكثر مما لو تنوعت المحاصيل. وإنتاج القطن والتبغ له كلفته البيئية الباهظة، وتجلب الشركات إلى البلاد النامية سلعاً محظورة في بلادها، كبعض المنتجات الكيماوية وهي تصدر إلى البلاد النامية النفايات الخطرة على نطاق واسع، ما يزيد من احتمال حدوث الكوارث.

العمالة

أصبح تعاقد الغربيين للعمل في البلاد النامية أمراً عادياً، لكن الشركات عابرة القومية تبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة بهدف زيادة أرباحها، والأجور المنخفضة من العوامل التي تجذب هذه الشركات إلى البلاد النامية.
وتأمل الحكومات المضيفة في أن توفر هذه الشركات فرص العمل وأن تتوفر المزيد من هذه الفرص كنتيجة غير مباشرة للارتباط ببقية مجالات الاقتصاد، لكن الوظائف في الشركات عابرة القومية محدودة، والروابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما تكون ضعيفة.

وحسب تقرير منظمة العمل الدولية، فإن دور هذه الشركات في توفير فرص العمل "هامشي في أفضل الأحوال". ويشير إلى أنه إذا كانت فرص العمل في الشركات عابرة القومية شهدت أي زيادة، فهذا يعود إلى الاستحواذ والاندماج وليس لتوفر فرص عمل جديدة".
ويوفر أي مصنع جديد تقيمه إحدى الشركات عابرة القومية فرص العمل، لكن على حساب الوظائف القائمة في المصانع المملوكة محليا، حيث التشرد مصير العاملين في الصناعات المحلية المنافسة.

عمالة الأطفال

على الرغم من ادعاء الشركات عموماً بأنها لا تستخدم الأطفال، فما زالت هناك حالات تظهر لتكشف عن الاستمرار في استخدامهم، وحسب آخر تقديرات منظمة العمل الدولية (2006)، هناك أكثر من 200 مليون طفل ضمن قوة العمل، يمارسون أعمالاً تؤثر سلباً على نموهم العقلي والجسماني

ويعمل الأطفال من أجل البقاء ولأن أسرهم تعتمد على دخولهم، ويستمر تشغيل الأطفال حتى في البلاد التي تجرمه، وعادة ما يحاط بجدار من الصمت، واللا مبالاة، وتعمل حوالي ثلاثة أرباع قوة عمل الأطفال في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل أعمال التهريب، والنزاعات المسلحة، وتجارة العبيد، ويتعرضون للاستغلال الجنسي والأعمال الخطرة، لكن قدراً من التقدم تحقق، فقد انخفضت عمالة الأطفال في العالم فيما بين 2002-2006 بنسبة 11٪، كما تقول منظمة العمل الدولية، وتراجع عدد الأطفال الممارسين لأعمال خطرة بنسبة 26٪.

الخلاصة

تلعب الشركات عابرة القومية دورا متزايدا في الهيمنة على البلاد النامية، ومع تراجع الحكومات خلال السنوات الأخيرة، تزايد دور هذه الشركات، مع تنامي وتوسع قوتها الاقتصادية والصناعية، وتستغل حكومات الشمال ضعف الموقف التفاوضي لبلاد الجنوب لخلق الفرص الجديدة لشركاتها، لكن الشركات قوية، ومتكتمة ولا تخضع للمحاسبة إلى حد كبير. وبفضل حجمها وقوتها، يبدو أن الشركات تحسب حساب الحكومات ولا تأخذ في اعتبارها آراء الجمهور الذي لا يتمتع بمثل هذه الصلات بواضعي السياسات ويمكن لهذه الشركات، التي تعمل في ظل سيطرة حكومية محدودة أو منعدمة، ودون شعور حقيقي بالمسئولية نحو تنمية البلاد النامية وشعوبها، والتي تترك القليل، وربما لا شيء، من الفوائد بعيدة المدى، أن تتحكم بشدة في صحة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن أسوأ مظاهر هذا هو تلك الحالة من التدهور المتزايد للموارد المحدودة للشعوب والمجتمعات الأكثر فقراً.

لماذا تحتاج البلاد الفقيرة إلى الشركات؟

جون جالبريث
John Galbraith

العولمة ليست مفهومًا جديا، لقد اخترعناها لنشر سياساتنا الاقتصادية في البلاد الأخرى

إذا لم تكن هناك فائدة ولو قليلة لوجود الشركات عابرة الجنسية بالنسبة لمعظم البلاد النامية يكون السؤال من ثم هو: لماذا تواصل حكومات هذه البلاد جذبها؟ إن الفقر هو السبب الأساسي، فحكومات البلاد النامية تواجه معضلة.

وبرغم مخاوفها الحقيقية بشأن الشركات، فإنها تقر بأن الجريح يحتاج المساعدة، والشركات عابرة القومية تمد يد العون للبلاد التي تعاني من جروح اقتصادية مثل البطالة الحادة، والنقص الدائم في العملة الأجنبية، والديون الأجنبية الثقيلة، وتأتي الشركات لهندسة الثروة بالأموال والمهارات لتجني المزيد من العملة الأجنبية وتوفر فرص العمل. إنها تبدو حلاً سحريًا، ولا تفكر الحكومات حينها، تحت ضغط الحاجات الاقتصادية الملحة، في المشاكل الأكثر عمقًا التي يمكن أن تترتب على نشاطها في البلاد.

وتغض الحكومات بصرها عن الاستغلال الذي يتعرض له مواطنوها على يد الشركات التي تغازلها، والشركات عابرة القومية قوية، وتمتلك معارف وخبرات كبيرة في إنتاج السلع والخدمات، وعادة ما تكون في وضع يمكنها من تضليل الوزراء والمسئولين الذين يضعون السياسات، بل إن الأمر يصل حد دفاع الحكومات عن الشركات التي تستغل بلادها.

العـولـمـة

أصبحت العولمة الاقتصادية -حيث العالم سوق واحدة، بلا حواجز، مقارنة بعالم منقسم إلى أسواق منفصلة- من قضايا عصرنا المثيرة للخلاف.

و "العولمة ليست خيارًا سياسيًا، بل حقيقة واقعة"، كما قال الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في خطابه أمام الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مايو 1998، ليؤكد مرة أخرى على مفهوم يرى أن البلاد لا مفر أمامها غير اللحاق بركب العولمة، وقد بدأ تحرير الاقتصاد والخصخصة في ثمانينيات القرن الماضي مع ابتكار برامج التكيف الهيكلي التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد، وجرى تطويرها بعد ذلك من قبل منظمة التجارة العالمية والشركات عابرة القومية.

وكان لتصاعد موجة العولمة في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الجديد أثره الضخم على الفقراء، فملايين الناس أسوأ حالاً الآن مما كانوا عليه في الثمانينيات، والعولمة تساعد التجار والشركات عابرة القومية، وليس اقتصادات البلاد النامية، وهي توسع من الفجوة بين الأغنياء (بما في ذلك الشركات) والفقراء، وتزيد من انقسام العالم، وهذا ما يعترف به البنك الدولي، فتقرير التجارة والتنمية الذي أصدرته منظمة (أونكتاد) يشير إلى وجود أدلة متزايدة، على أن "التفاوت أصبح ملمحاً ثابتاً للاقتصاد العالمي" وبدلاً من المساعدة في دمج الشعوب، تزيد أنشطة العولمة وتلك الشركات الهوة بينها.

ويتنامى الوعي بمخاطر العولمة، خاصة بين شعوب البلاد الأكثر فقراً التي لا تملك إلا القليل -إن وجد- الذي تتبادله والتي وقعت ضحية للعملية بدلا من أن تفيد منها، وقد خيم القلق من العولمة على الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، فعلى سبيل المال، "عكست كثير من بيانات البلاد النامية تخوف المنظمات الشعبية من تأثير تحرير الاقتصاد والعولمة"، وبدأ مواطنو وحكومات البلاد النامية يدركون حقيقة العولمة الاقتصادية بوصفها شركاً متوحشاً بقدر ما هو بارع.

الخصخصة

تعد خصخصة أصول الدولة، إلى جانب تحرير الاقتصاد والعولمة، الضلع الثالث في المثلث، وهي جزء من عملية التكيف الهيكلي، وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، باعت كثير من البلاد النامية معظم الشركات المملوكة للدولة إلى الشركات الخاصة الكبيرة كالشركات عابرة القومية.

وفي حين أن الخصخصة يمكن أن تزيد من كفاءة المشروعات التي كانت تديرها الدولة فيما سبق، فإن هذا يعني بيع أصول الدولة، بثمن بخس أحيانا، للمصالح الخاصة، والأجنبية غالباً، ويترتب على الخصخصة تحويل جانب من الموارد المالية للبلاد النامية إلى الشركات عابرة القومية، والخصخصة جيدة من ثم للشركات، خاصة عندما يمكنها غالبًا حيازة شركات الدولة بأسعار هزيلة؛ ففي ظل برنامج حكومة البهاما للخصخصة -على سبيل المثال- بيعت سلسلة فنادق محلية بمبلغ 8 مليون دولار، في حين تقدر المعارضة سعرها بـ 20 مليون دولار

وتتعرض العولمة لنقد شديد من جانب الشعوب التي تعاني من تأثيراتها، وفي سريلانكا -على سبيل المثال- أدى القلق بشأن الخصخصة المقترحة للمؤسسات العامة إلى إضرابات أثرت بقوة على العائد الصناعي.

وفي مجال الرعاية الصحية، انخفضت الحصة التي تخصصها الدولة للخدمات بشكل مؤثر وهذا يؤثر بصفة خاصة على أصحاب الدخول الدنيا، الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض، وفي عدد كبير من البلاد ارتفعت نسبة سوء التغذية وغيرها من الأمراض بعد خصخصة الرعاية الصحية، وفي تسعينيات القرن الماضي، شهدت زيمبابوي -على سبيل المثال- عودة أمراض كانت قد اختفت بالفعل من هذه البلاد، مثل الكوليرا والسل.

كما تأثر التعليم؛ فكان على الناس أن يدفعوا ثمن خدمات كانت مجانية في السابق، ونرى مثالاً على هذه الآثار في المنطقة الشمالية الغربية من زامبيا؛ ففي ظل مـشروع يـمولـه الصـندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة، زاد إنـتاج المنطـقة مـن المحـاصـيـل الغـذائـيـة في الفترة من 1985 - 1995 إلى حـد الاكـتـفاء الذاتي مـن الـذرة، إلا أن زيـادة الإنـتـاج لـم تـقـلـل من معدلات سوء التغذية ويقول أحد المسؤولين عن المـشـروع: عـنـدما يـزرع الـنـاس المـزيـد من الغذاء، فإنهم يبيعونه ويـستـخـدمون جـزءاً مـن ثـمـنـه لإرسـال أطـفـالـهـم إلى المـدارس، ولن يأكلوا المزيد بالضرورة.

شبكة المساعدات

تحتاج البلاد النامية المساعدات من أجل حفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفقر لكنها إذا قبلت المساعدات، فهي تكون قبلت بالـشركـات عـابـرة الـقـومـيـة، المسـتـفـيـد الأول، من إنـفـاق هـذه المـسـاعـدات، فالحـكومات المانحـة "تـقـيـد" معظم مساعداتها الثنائية بـشراء السلع من شركات تابعة للبلد المانح، وقد يتلقى البلد النامي مساعدات لبناء سد، مثلًا، بـشرط أن يسند بناؤه إلى شركات من البلد المانح، وتنفق المساعـدات عـلى محطات الطاقة، والزراعة، وقطاع السياحة، لكن الفوائد تعود على الشركات.

ويذهب أكثر من نصف المساعدات التي تقدمها اليابان -وهـي من أكبـر المانحـيـن فـي الـعـالـم من خلال وكالة العون المالي التي أنشأتها (صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي)- إلى قطاعات الطاقة الكهربائية والغاز، والنقل. وعمليًا، إلى المشروعات الكبيرة، ولا تـخـفي الحـكومة اليابانية حقيقة أن المساعدات تساعد شركاتها على الفوز بالعقود في الخارج.

ويـزعـم البـنـك الـدولي أن "اسـتـثـمارات الـقـطاع الخاص أهـم مـصـدر لنمو الاقتـصادات النامية"، ويعقد البنك السمينارات، ويصدر المطبوعات ويقيم المعارض لتمهيد الطريق أمام اسـتـثـمارات هذه الشركات في البلاد الفقيرة ويقول برنارد باسكوير -من قسم تنمية القطاع الخاص بالبنك إننا نقيم واجهة تمكننا من مساعدة الشركات بطريقة أفضل، والفكرة هي: ... أن نـضع قليل" : من الزيت في الماكينة لتسهـيـل الأمور، وهدفـنـا هـو مـسـاعـدة الشركـات العـابـرة الـقـومـيـة وتلك التي تعمل في البلاد النامية على إقامة قطاع خاص مزدهر".

وقد قدمت وكالة منح الاستثمار متعدد الأطراف -على سبيل المثال- منحة لاستخراج الذهب من منجم جديد في جزيرة ليهير في غينيا الجديدة، تشارك في تشغيله شركة عابرة القومية، وقد تبين لرجال المصارف الاستحالة الفعلية لتدبير الأموال لمشاريع كهذه، وتدخل البنك لدولي، وقدم الأموال التي فشل السوق في تحقيقها -نفس السوق التي ألحت على البلاد النامية لتتبناه، والمفترض أن تساعد وكالات المعونة فقراء العالم، وهي تقدم الأموال بغرض مكافحة الفقر، لكن سياسات الوكالات لا تساعد الفقراء، في الغالب الأعم، بل الأغنياء الشركات العالمية الكبيرة.

الخلاصة

ينبغي أن نضيف إلى مفاهيم العولمة وتحرير الاقتصاد والخصخصة مفهوماً رابعاً تجعله هذه المفاهيم الثلاثة مجتمعة ممكناً، بل حتى حتمياً: (خصخصة قطاع الدولة corporatization)، وهذا ما يشكل أكبر تهديد للفقراء؛ فالبلاد النامية لا "تحتاج الشركات بالضرورة، وفي نظام اقتصادي عالمي، تمسك بخيوطه البلاد الغربية، في حين نجد خزائن البلاد النامية خاوية، فإن الغرب والوكالات الدولية التي يسيطر عليها بفاعلية لا تدع أمام البلاد الفقيرة إلا الخضوع -بطريقة دبلوماسية للغاية بالطبع- وبالاستعانة بقوته الاقتصادية، يستغل الغرب فقر البلاد النامية لإجبارها على تبني أجندة السوق الحر التي يعتنقها، وليس ثمة ما يجعل العولمة أمرا حتميا، فهي خيار لسياسة تفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات عابرة القومية للإثراء على حساب الفقراء، وهي أكثر السياسات إثارة للشك، وتعد إساءة استغلال خطيرة للسلطة.

الشركات الزراعية من الإنتاج إلى التجارة

الشركـات الـزراعـية الكـبـيـرة هـي نـسـخ رأسـمـالـية غـريـبة من مـزارع الـدولة في الاتـحـاد الـسـوفـيـتي الـسـابق

كريستوفر جونز
فلاح إنجليزي
Christopher Jones

تـعـد الزراعة -أي عملية توفير الغذاء- أكثر من صناعة، إنها بالأحرى الـنـشـاط الأسـاسـي الـذي يـوفـر للنـاس معـظـم حاجـات الحيـاة الأسـاسـية، إنها النشاط الذي يوفر لمعظم فقراء العالم مصـادر عيشهم، وزراعة قطع صغيرة من الأرض ورعايتها هو الذي يصنع الـفـرق بـيـن الـحـيـاة والموت، كـذلك يعتبر الغذاء أكثر من مجرد سلعة تـبـاع وتـشـتـرى، أكثر من مجرد مواد غذائية يستهلكها الناس، فالغذاء تجربة رابطة، أو هكذا يـجـب أن تكون، يتشارك فيها الناس على كل المستويات: الشخصية، والعائلية، والاجتماعية، والقومية والعالمية.

وهيمنة الشركات عابرة القومية على الغذاء والنظام الزراعي آخذة في التزايد. وهي نشطة في كل جزء من سلسلة الغـذاء، مـن الـبـذور إلى المـسـتـهـلـكـيـن، وعـبـر ترتيبات متشابكة، تـتـولى الشركات الأبحاث واختبار وبـيـع البـذور الجـديـدة، وتـضـم بـذورنـا إلى مجـمـوعـات جـديـدة مـن المحاصيل، وتبيع للفلاحين الأسمدة والمبيـدات المـنـاسـبـة للـبـذور، وتـبـيـع الخـدمـات، الـتـي تتضمن تقديم النصائح لتهجين المحاصـيـل وأسـالـيـب الإدارة، وتـصـنـع مجـمـوعـة كـبـيـرة من الأغذية، وتهيمن على تجارة المنتجات الزراعية الأساسية، وتسعى الشركات إلى مد سيطـرتـهـا على شبكة الغذاء بواسطة الهندسة الوراثية.

وكثير من الشركات الزراعية أكثر ثراء من البلاد التي تمارس نشاطها فيها، وقد حققت (نسله) -على سبيل المثال- أرباحا قياسية في 2002 تفوق إجمالي الناتج المحلي لـغـانـا ذلـك الـعـام كما فاقت الأرباح التي حققتها (يونيلفر) الدخل القومي لمـوزمبـيـق بمـقـدار الثلث؛ وتفوق أرباح وول (مارت) اقتصاد البلدين مجتمعين، ومع قلة إنفاق حكـومـات الـبـلاد الـنـامـيـة عـلـى التـنـمـيـة الزراعية، يتزايد دور الشركات، على سبيل المثال أصبح اسـتـنـبـاط سـلالات جـديـدة مـن النباتات من أهم أنشطة هذه الشركات.

وبزعمها امتلاك التكنولوجيا التي ستزيد من إنتاج المحاصيل، وتقضي على الحشرات والأمراض، وتوفر الغذاء للعالم، تقلل الشركات من شأن الزراعة التقليدية العضوية، ونظم الزراعة المحلية، وتزعم بأنها تلعب دورًا رئيسيًا في القطاع الزراعي للبلاد النامية ويمد صغار المزارعين موزعي الشركات عابرة القومية، مثل (تسكو) و(كارفور)، بكميات متزايدة من الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان، لكن معايير السلامة والشروط البيئية التي تحددها للمنتجات الغذائية يمكن أن تزيح صغار الفلاحين.

البـذور

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، كانت هناك سبعة آلاف شركة تعمل في مجال إنتاج البذور وعشية التطورات التي طرأت في مجال البذور والأسمدة في الستينيات -ما يعرف بـ "الثورة الخضراء"- بدأت شركات الكيماويات عابرة القومية في شراء شركات البذور العائلية الصغيرة، وفي1998، كان هناك حوالي1500 شركة إنتاج بذور في العالم، تستحوذ ٢٤ منها على حوالي نصف سوق تجارة البذور، وبعد ذلك بعشر سنوات، هيمنت عشر شركات على نصف السوق.

وأصبحت البذور مشروعا ضخما للشركات الزراعية عابرة القومية، وتحولت صناعة البذور إلى ذراع من أذرع صناعة التكنولوجيا الحيوية.

وهناك خطر حقيقي من أن يهدد نمو نفوذ الشركات وسيطرتها استقلال الفلاحين، ويطردهم من أراضيهم، ويهدد احتياجاتهم الغذائية، وقد أدت تقنيات البذور التي تشجع عليها الشركات إلى خسارة آلاف الأنواع النباتية التقليدية.

وجعلت هذه الخسارة المتنوعة من الصعب على منتجي البذور والفلاحين تحقيق التنوع الوراثي الذي يحتاجونه لتقديم محاصيل محسنة تنتج المزيد من الغذاء وتقاوم الحشرات والأمراض بصورة أفضل وقد اختفى حوالي ثلاثة أرباع التنوع الوراثي في نباتات خلال القرن الأخير، حسبما تشير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وهي خسارة فادحة.

براءات الاختراع

منذ فجر الزراعة، قبل حوالي عشرة آلاف عام، ينتج الفلاحون بذورهم ويوفرونها لزراعتها في الموسم التالي، وقد أسهمت هذه الحاجة في تطور التنوع الوراثي ونتج عنها سلالات تتكيف بصورة جيدة مع ظروف بعينها، لكن ممارسات الفلاحين التقليدية تواجه التهديد، مع استئثار الشركات ببراءات اختراع البذور التي ظل الفلاحون يستخدمونها على مدى أجيال؛ فقد أصبح مصير فقراء العالم مرتبطًا بالشركات عابرة القومية.

ولدى الفلاحين ما تعتقد الشركات بإمكان الاستفادة منه وتحقيق الأرباح من ورائه، فالبذور التي طورها وحسنها الفلاحون على مدى قرون تستخدمها الشركات الآن في إقامة المزيد من خطوط الإنتاج وتحقيق المزيد من الأرباح.

وبراءات الاختراع هي شريان الحياة بالنسبة لصناعة الكيماويات الزراعية، وهي الوسيلة التي تمارس الشركات الزراعية نفوذها بواسطتها، وتتمتع هذه الشركات بالنفوذ خاصة في البلاد التي تسمح قوانينها بمنحها براءات الاختراع أو غيرها من الحقوق في السلالات الجديدة التي تتوصل إليها، ويتأثر بهذا النشاط الملايين من أكثر الفلاحين فقرا تأثراً عميقاً، وبينما لا يسمح للفلاحين بتسجيل براءات للتحسينات التي يدخلونها على البذور، تسعى الشركات لاستخراج براءات سلالات جديدة من البذور التي يزعمون "اختراعها"، والتي أسهم الفلاحون في التوصل إليها.

وقد استولت الشركات الزراعية على آلاف البراءات لأنواع من الأرز والذرة والقمح وفول الصويا، وكلها من المواد الغذائية ذات الأهمية الحيوية للفقراء.

وتتزايد شهرياً بـصورة مطردة عدد براءات خمسة من المحاصيل التي تـشكـل 70٪ من إمـدادات الـغذاء في العالـم، وتـستحوذ ست شركـات الآن على حصة الأسد وتضـفي البراءات القوة على صاحبها، وهـي قد تـجعـل صغـار الفلاحين يعتمدون على شركات البذور عابرة القـومـيـة، وتـعـرض استـقـلالـهـم للخـطر وتضمن دفعهم أسعارا أعلى للشركات مقابل سلالاتها.

لقد أصبح الاعتماد على الذات في مجال الزراعة أكثر صعوبة، والحـفاظ على التـنـوع الـوراثـي في الزراعة لا يضمن الاعـتـمـاد عـلى الـذات أو التنمية فحسب، بل أن فقدانه يحد من الخيارات ويعزز التبعية

المبيدات الحشرية

منذ **1997**، يشهد قطاع الكيماويات الزراعية حالات اندماج عديدة بين الشركات، مما أدى إلى المزيد من هيمنة الشركات الأكبر. وقد بلغت المبيعات العالمية مـن مـبيـدات الحـشرات في **30,42006** مليار دولار، مع استئثار أكبر ست شركات (سيجـنـتا، بايـر، مونـسانتو، باسف، داو، دوبون) بحوالي **85**٪ من إجمالي المبيعات.

وهذه المبيدات سموم من الصعب استخدامها بطريقة آمنة في البلاد النـامـيـة، فالإرشـادات المكتوبة على العلب غير مفهومة، ولا يتوفر الماء والصابون لتنظيف الجلد من الكيـماويـات إذا ما انسكبت العلبة بالصدفة، والملابس الواقية إما غالية الثمن أو أنها تشعرك بالحر حال ارتدائها، كما تلحق هذه المبيدات الضرر بالبيئة بصرفها في الأنهار والخزانات، وتلـويـث مـيـاه الشرب وحياة الأسماك، ويستخدم هذه المبيدات الفقراء بالأساس، وتسبب لهم المشاكل الصحية بل والوفاة.

الأرز

تتزايد التساؤلات بشأن المبيدات، وتحاول شركات الكيماويات عابرة القومية إقناع فلاحي العالم بشرائها، لكن آثارها تثير ريب حقيقية.

وفي آسيا، حيث تتغلغل الصناعات الكيماوية في قطاع الأرز، تقضي الكميات المهولة من الكيماويات على الأعداء الطبيعيين للحشرات، وتبتلع عوائد الفلاحين المتدنية، وبدأ مزارعو الأرز الآسيويين يتساءلون: هل نحن بحاجة حقاً إلى هذه المنتجات؟

وهناك أدلة مقنعة، مع تنامي وعي زراع الأرز الآسيويين، على إمكان الحصول على كميات الإنتاج الحالية بل وحتى زيادتها باستخدام كميات أقل من المبيدات، ومثل معظم المحاصيل، يجتذب الأرز الحشرات التي تسبب الأضرار، وللسيطرة على الحشرات، يُنصح الفلاحون باللجوء إلى الكيماويات، يقول د. كونج لوين هونج من المعهد الدولي لأبحاث الأرز: "على مدى أربعين عاما يعتمد الفلاحون في آسيا على المبيدات كما لو كانت أدوية"، ويرى د.بول تنج، من نفس المعهد، أن الفلاحين واقعون تحت تأثير دعايات الشركات التي تروج للمبيدات، ويعتقدون أن المبيدات الحشرية دواء قاتل للحشرات. وسيتطلب الأمر وقتاً طويلاً حتى يغيروا هذا الاعتقاد، والشركات عادة ما تكون أكثر تنظيما ومالا من الهيئات الحكومية في توصيل رسالتها إلى كل مكان.

الخلاصة

يموت ملايين الأشخاص كل عام لأنهم لا يحصلون على الغذاء الكافي، فهم فقراء، لا يملكون المال الذي يشترون به، أو الموارد لزراعة ما يكفي من الغذاء.

ويمكن القول بأن تلك هي أكبر فضائح بدايات القرن الحادي والعشرين، وهناك حاجة إلى نظم للغذاء والزراعة يمكن الفقراء من الحصول على الغذاء الذي يحتاجونه، والدور المسيطر للشركات عابرة القومية لا يساعد في تحقيق هذا، ويجب إعطاء الأولوية لتلبية حاجات الجميع على حساب مكاسب الأقلية.

الآثـار المـدمـرة للسلـع الـزراعيـة

تشارك عدة ملايين من أبناء البلاد النامية في إنتاج المواد الغذائية والسلع الزراعية، وكذلك الشركات عابرة القومية التي تسهم إسهاما كبيرا في إنتاجها، وتسويقها، وتجارتها، ويعد التبغ وأغذية الأطفال والموز ومشروبات الكولا والقطن وزيت النخيل من أبرز هذه المنتجات

التبـغ

يعتبر التبغ من أكبر مفردات تجارة السلع الزراعية، ويمثل استخدامه كارثة صحية كبرى فالتدخين من الأسباب الرئيسية التي يمكن تجنبها للوفاة، ويقتل حوالي خمسة ملايين شخص في العالم كل عام، مع تحول وجهة الموت باتجاه الجنوب، ومع تراجع التدخين في الشمال، تستهدف الصناعة الجنوب بصورة متزايدة، وترى فيه سوقا يضمن استمرار تدفق الأرباح. ويتركز إنتاج وتجارة التبغ إلى حد كبير بيد شركات عابرة القومية، وتستحوذ أربع شركات -هي التريا جروب (فيليب موريس)، بريتيش أمريكان توباكو BAT ، رينولدز أمريكان أند جابان توباكو- على حوالي 70٪ من الإنتاج العالمي للتبغ (مع استبعاد الصين، حيث تحتكر الدولة إنتاجه)، وتحصل الخزانة الصينية على أكثر من 5 مليار دولار سنويا من المدخنين في صورة ضرائب، لكن الصين أنفقت (في 2002) 3,5 مليار دولار كتكاليف للرعاية الصحية للأمراض التي يسببها التبغ.

ولو كانت هذه التكاليف أقل بنسبة 20٪ لأمكن للصين تشغيل أكثر من نصف مليون معلم ابتدائي إضافي.

وفي البلاد النامية التي تزرع التبغ، عادة ما تتعاقد الشركات عابرة القومية على الإنتاج مع صغار الفلاحين، وتقدم لهم الإرشادات، وتبيعهم البذور اللازمة، والسماد وغيرها، ثم تشتري منهم أوراق التبغ المجففة. لكن عوائد المزارعين تكون متدنية دائماً.

البـيئـة

يزرع معظم الـتـبـغ في البلاد النامية في مناطق شبه قاحلة. وعادة ما تتناثر الأشجار في تلك المناطق وتسرف الصناعة في استخدامها، ويقول تقرير لوحدة تبادل المعلومات الاقتصادية: تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لإنتاج التبغ في الطاقة الكبـيـرة المطلوبة لعمـليات التجفيف والتحميص ... والحال كذلك، فإن بعض البلاد تواجه الآن مشاكل التبغ الـنـاتـجـة عـن قـطـع الغابات، وإزالة الغابات تفتح الباب أمام تآكل التربة وغيرها من الآثار البيئية التي تـتـسـبب في النهاية في تقليل إنتاجية الأراضي الزراعية المجاورة.

وهكذا، يتسبب التبغ في قطع الأشجار، ويؤثر على إنتاج الغذاء فـي أكـثـر بلاد العالم جوعاً وتقول BAT إن الفلاحين في كينيا لا يصبحون زراعاً للتبغ إلا إذا وافقوا على زراعة 1000 شجرة كافور سنوياً في أراضيهم.

والكافور، الشجرة المفضلة لدى الصناعة، موضع جدل كبير، وهـي تنمـو بسرعـة، حتى في المناطق الجافة، اعتمادا على المياه الجوفية. لكن نموها السريع يمكن أن يكون على حساب المياه الجوفية. وإذا ترتب على ذلك تناقص كمية المياه الجـوفـيـة، ستكون الـنتيجة العـجز عن زراعة المحاصيل الغذائية

أغذية الأطفال

شركات الألبان عابرة القومية تواصل إقناع الأمهات، بطرق هادئة وغير هادئة أحيانا، بالتوقف عن إرضاع أطفالهن طبيعيا، وترويجها لبدائل لبن الأمهات يـؤثـر عـلى حـياة بعض من أكثر شعوب العالم ضعفاً.

ويعد الترويج الشديد والإعلانات التي تنشرها الشركات عابرة القومية المنـتجة لبـدائل اللبن الطبيعي من أهم أسباب هذا التراجع، ففي سعيها وراء تحقيق الأرباح، تقنع هـذه الشـركات ملايين الأمهات بالابتعاد عن الرضاعة الطبيعية والاستعاضة عنها باللـبـن المجـفـف، وتـعد الإمدادات المجانية التي تقدم للمستشفيات مقنعة بوجه خاص وترى اليونيسيف فـي هـذا أكثر الممارسات ضرراً، بإغرائها الأمهات بالابتعاد عن الرضاعة الطبيعية.

الخـلاصـة

تسيء كثير من الشركات عابرة القومية في مجال السلع الزراعـيـة استـخدام سلطاتها، وهي تستغل وضعها المهيمن دون اعتبار لاحتياجات المجتمعات التي تعمل فيها، ولا تفعل الكثير لتصحيح انتهاكاتها. ويدفع أكثر الناس فقرا الثمن غالياً.

الصحة: الفقراء يدفعون فاتورة الشركات

الأدوية ليست منتجا عاديا، ومن الواجب إحاطتها بمبادئ أكثر أخـلاقيـة مـن غيـرها مـن المنـتجات

فردريك هدلاند

Frederick Hedland

الوضع القانوني للأدوية مخزٍ

سوزان جورج

Susan George

يشير التقرير السنوي لمنظمة الصحة العالمية لعام 2007 إلى أن العالم يـواجه بصورة متزايدة احتمالات "تفشي الأمراض، والأوبئة ... والكـوارث الطبيـعية وغيرها من الـطوارئ الصـحـيـة". وعادة ما يعاني الفقراء أكثر من غيرهم من الأمراض. والشركات عابـرة القـومـيـة هـي الـتـي يمكنها أن تفعل الكثير لتوفير الأدوية الضرورية للفقراء.

وهناك ملياران من الناس، ثلث البشرية تقريبا، لا يحصلون على الأدوية الأساسية، وفي كـل دقيقة، يموت حوالي 26 شخص في المتوسط بسبب الأمراض المعدية، وتحصد الملاريا أرواح مليون شخص كل عام، معظمهم من الأطفال والنساء الحوامل. ونجد نصف حالات الإصابة بالسرطان في العالم في البلاد النامية، وهناك مليونان يموتون سنويا بسبب السل، وتـتـزايـد حالات الإصابة بالربو بنسبة 50٪ كل عشر سنوات في مدن العالم النامي.

المضادات الحيوية والفيتامينات والمنشطات

تنقذ المضادات الحيوية من الأرواح أكثر من غيـرها مـن أنـواع الأدوية، لكن، من المفارقات أن الإسراف الذي نشهده الآن في استخدامها يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، وبالذات في البلاد النامية.
وتعمل هذه الأدوية عن طريق قتل البكتيريا أو إبطاء نموها، ومن هنا، فهي تعد علاجاً قـوياً للغاية، وقد أدى استخدام المضادات إلى "أكبر تدخل في الجينات الوراثيـة للسكـان يـشـهـده العالم حتى اليوم"، على أن هذا التدخل القوي له ولاشك مخاطره.

ويشير البروفيسور ستوارت ليفي، مدير مركز مقاومة الدواء بجامعة توفتس ببوسطن، إلى أن المجتمع يواجه واحدا من أسوأ مشاكل الصحة العامة ، ظهور أنواع من البكتيريا المـعـدية" المقاومة للكثير، وأحيانا كل، المضادات الحيوية المتاحة".ي

المنتجات المسحوبة

بعض منتجات شركات الدواء عابرة القومية تُحظر أو تُسحـب مـن التداول في البلاد الغربية لكونها غير آمنة، لكن يمكن تصنيفها كـ آمنة" في البلاد النامية ويشـتـريها النـاس عـلى أمـل التخلص من آلامهم واسترداد عافيتهم، والحقيقة أن هذه الأدوية يمكن أن تـقضي عليـهم.

الخـلاصـة

يشير سجل الشركات في البلاد النامية إلى أنها تعطي الأرباح الأولوية على صحة الناس، حتى إن كانت هذه الأرباح محدودة مقارنة بأرباحها الكلية، ومن الممكن بالطبع استخدام الأدويـة المحمية لتحقيق نتائج أفضل. فهي، عندما تستغل استغلالا سليما، يمكن أن تـنـقـذ الأرواح لكنها تتعرض للكثير من الانتهاكات، ترتكب بعضها كبريات شركات الدواء عابرة الـقـوميـة.

السـيـاحـة وهـم كـبـيـر

يستخدم قطاع السياحة، أكبر قطاعات الخدمات في العالم، حوالي واحد من كل 12 من العاملين في العالم وتجتذب أكثر من سُبع البشرية. وتعد السياحة ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية بـعـد البترول في البلاد النامية ويعتبره البعض واحدا من أكثر قطاعات الاقتصاد ازدهاراً.
وفي 2008، قُدر عدد السياح في العالم ب 900 مليون شخص.

وتسيطر الشركات عابرة القومية إلى حد كبـيـر على السيـاحـة العالمية وتسخر فقراء البلاد المضيفة في خدمتها. ويحقق تنظيم الرحلات الرخيصة للأشخاص في الـغـرب أرباحـاً كـبـيـرة للشركات عابرة القومية، لكن هذا له ثمنه. فسكان البلاد المضيفة لا يحصلون إلا على الكفاف، بل ويحل الضرر الكبير باقتصاداتهم وأرزاقهم وثقافتهم وبيئتهم.

خطوط الطيران

تتولى شركات الطيران، التي تتراوح بين شركات كبيرة تابعة للقطاع العام وأخرى خاصة للنقل المتقشف والرخيص، أكثر من80٪ من الرحلات السياحية العالمية، ولكثير من الشركات الكبرى شركات سياحية تابعة، ويشمل نشاطها الاستثمار المباشر في سلاسل الفنادق والمطاعم، والشركات السياحية، وتأجير السيارات، ووكالات السياحة والسفر، والتعاقد معها.
وعلى سبيل المثال، تمتلك بريتيش ايروايز شركة بريتيش ايروايز هوليدايز، التي تـوفـر خدمات الحجز في الفنادق، وتأجير السيارات، وتنظيم الرحلات السياحية. ولكثير من هـذه الشـركـات فروع في البلاد النامية، تتولى أنشطة كالتأمين، وخدمات الكمبيوتر، والتسهيلات الفنية.

الخـلاصـة

تستغل السياحة السائدة التي تتدفق على البلاد النامية الفقراء والبيئة، وتؤثر سلبا على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وهي لا تحقق مزاعم صناعة السياحة، والضوابط مطلوبة، وهناك أيضا بدائل. وينبغي تنميتها اعتماداً على مشاركة المجتمع وعلى الأرض أو البحر وليس على الرحلات الجوية.

السلع المصنعة بين الفقر والبذخ

الملابس والأحذية واللعب والكيماويات والإلكترونيات ومعدات النقل من السلع المصنعة الرئيسية التي تنتجها الشركات عابرة القومية وفروعها والشركات التابعة لها في البلاد النامية وفي بعض البلاد، تنتج فروع الشركات عابرة القومية أكثر من نصف إجمالي إنتاج هذه السلع لكن ليست هناك إحصاءات توضح الصورة الكاملة، ومشاركة الشركات عابرة القومية في البلاد الآسيوية على وجه الخصوص، وبصفة خاصة الصين وتايلاند وبنجلاديش والهند وكمبوديا، كبيرة، وتأثيرها كاسح.

هناك إجماع على أن شركات التصنيع يجب أن تتحمل المسئولية عن أوضاع العمل التي يعيشها عمالها وأن يكون هناك قواعد تحكم سلوكها، وقد ظهر الكثير من مثل هذه القواعد ومنها مجموعة قواعد نموذجية وضعتها النقابات والمنظمات غير الحكومية، وقواعد الشركات ، وقواعد الحكومات. وتغطي هذه القواعد مسائل مثل الحد الأدنى للأجر، وظروف العمل والأجور الإضافية. وفي مجال صناعات لعب الأطفال والملابس والأزياء، يظهر التاريخ القصير عدم حماس الشركات عابرة القومية لهذه القواعد وعزوفها عن الالتزام بها إلا إذا أُجبرت على هذا - بينما تدعي العكس بتبجح.

والمشكلة في قواعد السلوك هي أنها طوعية وعرضة للدوافع والتفسيرات المختلفة وهي بالنسبة لبعض الشركات عابرة القومية، وسيلة لتفادي اللوائح الملزمة، وسبيل إلى القوانين الناعمة، ووجود لائحة لقطاع معين لا تعني شيئاً بالضرورة، فحتى عندما طبقت فإنها لم تنجح بحد ذاتها في القضاء على المظالم التي تشهدها أماكن العمل.

والتنظيم من جانب الحكومة مطلوب وكذلك المراقبة المستقلة، وضغط المستهلك على الشركات فالمستهلك وحده الذي يملك القوة للامتناع عن شراء سلع الشركات عابرة القومية التي لا تعمل على وضع حد للمظالم.

مواجهة القوة: وضع الضوابط والاستغناء والتحرك

تشارك عدة ملايين من أبناء البلاد النامية في إنتاج المواد الغذائية والسلع الزراعية، وكذلك الشركات عابرة القومية التي تسهم إسهاما كبيرا في إنتاجها، وتسويقها، وتجارتها، ويعد التبغ وأغذية الأطفال والموز ومشروبات الكولا والقطن وزيت النخيل من أبرز هذه المنتجات

هل تتوقع أبداً أن يكون لشركة ما ضميراً عندما لا يكون لها روح تُلعن ولا جسد يؤلم؟

البارون إدوارد ثارلو

Baron Edward Tharlow

لقد انتقلت السلطة من الحكومات إلى الشركات عابرة القومية، من الهيئات المنتخبة إلى الشركات المسئولة أمام حملة أسهمها. أصبحت السلطة بيد الشركات، وهي تستخدم سلطتها في التأثير على سياسات الحكومة ولتغيير القوانين لصالحها، إنها تدفع فكرة الخصخصة وتستولي على بعض الأدوار الاقتصادية التي كانت تلعبها الحكومة يوما ما.

وهي تستخدم مركزها وعضلاتها للتأثير على المفاوضات الدولية، بأساليب تزيد من معاناة الفقراء، وتستخدم قوة العلاقات العامة لتؤكد لنا أن كل شيء على ما يرام، بل أنها تتلقى، في بعض الحالات، التمويل من برامج الدعم.
وقد أصبحت الشركات عابرة القومية قوية للغاية وتعوق جهود محاربة الفقر في البلدان النامية. وهناك ثلاثة أساليب عريضة لمواجهة سلطتها- وضع ضوابط، والاستغناء عن الشركات وتحركات محددة من جانب جامعات المصالح مثل حملة الأسهم والفلاحين، على سبيل المثال. وتشارك الحكومات في وضع الضوابط، ويشارك الناس في الاستغناء عن الشركات - ويبدو هذا بصورة متزايدة خيارا أكثر فاعلية من وضع الضوابط، ويمكن الجمع بين الأساليب الثلاثة.

هل تقول إن الشركات عابرة القومية عاجزة عن الإصلاح، عاجزة عن عمل الخير بحيث لن يتخلص عمالها من الفقر؟"، إن هذا يحتاج إلى إجابة مطولة، فنظام الشركات المحدودة المسؤولية، ذات الملكية العامة يتطلب أن تحقق الشركات عابرة القومية الأرباح للمساهمين، بقدر ما تستطيع، بحيث تزيد من حصص حملة أسهمها. هذا هو دور الشركات عابرة القومية العامة. وإذا أخفقت في هذا أصبحت عرضة للاستيلاء على أسهمها - ربما من جانب الرأسماليين المضاربين الذين يعتقدون أن بإمكانهم إدارتها بطريقة تدر أرباحا أكبر، فالعيب في النظام وليس في العاملين بالشركات عابرة القومية - إنهم محصورون في نظام ليس من صنعهم، وتشوه ممارسات الشركات صورتها، ما يؤدي إلى مقاطعة إنتاجها ويضطرها إلى اللجوء إلى العلاقات العامة الماهرة والتصريحات التي لا صلة لها بالحقيقة، لكن دافع الربح يواصل تأكيد حتميته.

البدائل

في عالم تهيمن عليه الشركات الكبيرة، فإن الأثرياء هم الذين يملكون المال الذي يسمح لهم بالاختيار. والفقراء ليسوا محظوظين بهذا القدر، وكل ما نحتاج إليه النظر فيما يحدث: كيف يعجز قطاع من الناس في بعض البلاد النامية عن شراء أدوية أساسية رخيصة السعر ومصنعة محلياً بسبب سطوة شركات الأدوية عابرة القومية؛ ومدى الخطر الذي يتعرض له الفلاحون في الهند بسبب احتكار الشركات عابرة القومية لتقاوي محاصيلهم؛ والخطر الذي تتعرض له مصادر مياه الناس في المنتجعات السياحية بسبب تنمية "السياحة.".

وقد قال قاض بإحدى المحاكم السويسرية إن على "نسله" إن أرادت تبرئة نفسها من تهمة الممارسات غير الأخلاقية، فعليها تغيير "أساليبها الإعلانية"، وتغيير هذه "الأساليب الإعلانية" في كل ممارسات الشركة" وتغيير "نسله" نفسها موجه إلى الشركات عابرة القومية ككل. وهذا هو التحدي الذي عليها مواجهته في الألفية الثالثة.

الخاتمة

إن حجم أعمال الشركات عابرة القومية ضخم، وهناك حد أدنى للأنشطة لا يـمـكـن لهذه الشركات التنازل عنه، حتى لو أرادت.

وهنا، يكمن أحد مفاتيح المقاومة والبحث عن بدائل. مطلوب بدائل لتعظيم الأرباح الهدف الأسمى للشركات عابرة القومية - بدائل يمكن أن تتيح للفقراء المزيـد مـن الخيارات، يقول كورتن يتمثل التحدي الذي يواجهنا في وضع نظام عالمي ينـحاز إلى ما هو صغير ومحلي وتعاوني، وإلى الحفاظ على الموارد في إطار نظرة بعيدة المدى التحدي هو وضع نظام تعددي غير احتكاري، نظام يعترف بمكان للفقراء.

وتظهر المنظمات والتجمعات الاجتماعية الجديدة، متنوعة وشاملة وتعطي أمـلاً في المستقبل، صحيح أن الشركات عابرة القومية تتمتع بقوة جبارة، لـكـن الـنـاس صاروا أكثر إدراكا لقوتهم. وهذا الإدراك، والبـدائـل الـتي تـقـدم، يمـكـن أن تـقـلـب عالم تهيمن عليه عابرات القومية رأسا على عقب، ومـن المـمـكـن جداً أن يـكـــون لشركات عابرة القـومية صغيرة وذات إدارة مسـئـولة بحق مـكانها فـي إطار نـظام يمكن أن يربح فيه الفقير بدلا من أن يخسر، لـكـن الشركات لا يمكن أن يـكـون لـها مكانها في هذا النظام إلا بأفعالها، وليس بالكـلام، وإذا أرادت أن تـكـون جزءاً مـــن المستقبل، فعليها أن تـحـدث تغـيـيـرات أشـد عـمقـاً مما نتخيل.

والسـؤال هـو: هـل يـمكن أن تقدم الشركات على هذا؟

الخاتمة

أنـاسـي
للعلوم الإنسانية
™
دِرايَة
للعلوم الإنسانية
www.anasi-c.com
t.me/Deerayah